الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--\*--

مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**القائمة الكاملة للمقترحات الممكن إدراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة**

**حق النفاذ إلى المعلومة**

1. تكوين فريق عمل تنسيقي مع المجتمع المدني حول مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفاد إلى المعلومة،
2. ضبط مؤشرات مرتبطة بهدف التنمية المستدامة ODD 16 وإعداد تقارير متابعة في الخصوص،
3. إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بهيئة النفاذ إلى المعلومة،
4. مأسسة وظيفة المكلف النفاذ إلى المعلومة بمختلف الهياكل العمومية وتمكين المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالصلاحيات والامكانيات المادية (ميزانية) والبشرية للاضطلاع بمهامه كما هو محدد ضمن القانون،
5. نشر التقارير الرقابية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها،

(الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العموميّة وهيئة مراقبـي الدولة والهيئة العليا للطلب العمومي،). اعتماد دليل إجراءات يضبط عملية النشر ونشرها على المواقع الالكترونية لوزارات الإشراف.

1. استكمال إصدار النصوص التطبيقية للقانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلّق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح وتحديدا مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح،
2. العمل على نشر تقرير مفصل حول التمويل العمومي الموجه للجمعيات،
3. إعتماد مبادئ التعاقد المفتوح في الطلب العمومي والـشراء المستدام.

**البينات المفتوحة:**

1. تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة،
2. جرد مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية والعمل على نشرها في صيغة مفتوحة حسب المرجعيات والتسميات والتصنيفات المعمول بها ومصاحبة تطوير حالات إعادة استعمال باعتماد البيانات المنشورة مع إيلاء أولوية:

* عدد من القطاعات ذات الطابع الاجتماعي (الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية والتعليم العالي، العدل، الداخلية) وقطاعات ذات طابع اقتصادي (الصناعة والطاقة، التنمية والاستثمار)،
* للبيانات ذات الطابع الجغرافي لتطوير استعمالات الجغرفة الرقمية في المجال.

1. اعتماد المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على تطويرها على غرار المرجعيات المعدة من المعهد الوطني للإحصاء والعمل على تطويرها للاستجابة الى الخصائص الفنية لفتح البيانات،

**حوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**:

1. نشر جميع المعطيات المتعلقة بقطاع المحروقات والمناجم في بوابة موحدة وذلك بالاستناد على معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع التركيز على المداخيل المتأتية من الثروات الطبيعية،
2. نشر المعطيات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية بالمنشآت العمومية في مجال الصناعات الاستخراجية (المنتفعين وقيمة المبالغ المرصودة)،
3. نشر المعطيات المتعلقة بالرخص والعقود المسندة بالطاقات المتجددة والشركات المنتفعة بها وحجم الإنتاج،
4. مواصلة مسار انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

**محور المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**

**المشاركة العمومية**

1. وضع استراتيجية خاصة بالحكومة المفتوحة بتونس،
2. تفعيل بوابات المشاركة الإلكترونية والدمج بينها،
3. تنظيم حوار مواطني حول الأولويات العامة لتوجهات الميزانية. وتحوصل نتائج هذا الحوار ضمن تقريريسلم الى الأطراف المعنية بإعداد التوجهات العامة للميزانية كما يصاحب وثائق الميزانية المحالة الى السلطة التشريعية،
4. تنظيم خطط عمل خاصة بالشباب على المستوى المحلي،
5. توسيع اعتماد تجربة ميثاق المواطن لتطوير جودة الخدمات التي تمّ ارساءها على المستوى الجهوي في إطار تجارب نموذجية لتحسين جودة الخدمات الإدارية في ثلاثة مجالات حيوية ذات أولوية بالنسبة للمواطن تمثلت في استخلاص المعاليم البلدية ببلدية باجة، تجميع النفايات وصيانة المحيط ببلدية توزر والحصول على الخدمات الصحية بالمستشفى الجامعي سهلول بسوسة،
6. استكمال الإطار القانوني المتعلق بالمشاركة الالكترونية وتفعيله،
7. الميزانية المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية (ميزانية الدولة، ميزانيات البلديات)،
8. وضع آليات لمتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة بتقارير الرقابة،
9. وضع آلية للتفاعل مع الأجانب المقيمين بتونس قصد استقصاء الإشكاليات التي يتعرضون اليها ومتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة لمعالجتها.

**الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي:**

1. تحديد مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية على مستوى 10 بلدية والعمل على نشرها في صيغة مفتوحة وفقا لمعايير يتم ضبطها في الغرض مع إيلاء أولوية مع إيلاء أهمية لاعتماد تقنية نظم المعلومات الجغرافية «Geographic information système-GIS»،
2. تطوير آليات التواصل مع المواطن بالبلديات وتحسين الاستقبال: فضاء المواطن ودار الخدمات الإدارية،
3. مصاحبة تنفيذ التعهد عدد 11 لخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة،
4. إصلاح منظومة دفع الأداءات على المستوى المحلي ورقمنة مسار الاستخلاص،
5. تطوير منظومة الكترونية لإشعار السلط العمومية بوجود إشكاليات أو تجاوزات للتدخل السريع. وفي الخصوص يمكن الاعتماد على منظومة ء-مواطن.

**محور رقمنة الخدمات الإدارية**

1. إحداث دليل رقمي للهياكل العمومية يتضمن البيانات المكانية والجغرافية للمصالح العمومية على الخرائط والخدمات التي توفرها،
2. تعميم استعمال المنظومة الالكترونية "ء-مواطن" بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن بالوزارات وبالولايات وببعض المؤسسات والمنشآت العمومية والبلديات،
3. تطوير عدد من الخدمات الادارية على الخط على مستوى عدد من القطاعات كالتالي:

* تطوير الخدمات القنصلية عن بعد بالنسبة للبعائث الراجعة بالنظر للوزارة بالخارج من خلال تركيز منظومة الخدمات القنصلية عن بعد e-consulat،
* تطوير منظومة الحج عبر تركيز قاعدة الكترونية للتسجيل عن بعد كآلية لتكريس الشفافية ونشر المعطيات المتاحة وتيسير المتابعة والمراقبة والتقييم،
* تطوير تطبيقة للترسيم بالتكوين ودفع معاليم التسجيل بالامتحانات على الخط (المدرسة الوطنية للإدارة)،
* وضع منصة لرقمنة تراخيص تعاطي الانشطة الاقتصادية المدرجة بالأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 وكراسات شروط ممارسة الانشطة الاقتصادية الجاري بها العمل واجراءات وآجال اسنادها،
* تطوير عدد من الخدمات الادارية على غرار ايداع ومعالجة مطالب الحصول على بطاقات الاقامة بالنسبة للمستثمرين الاجانب واجراءات الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي واجراءات الحصول على المعرف الديواني- الهيئة التونسية للاستثمار،
* نشر تطبيقة هاتف ذكي تمكن من رصد ومتابعة المخالفات البيئية،
* خدمة لايداع مطالب الدعم فقي المجال البيئي،
* خدمة لحجز موعد طبي عن بعد بالمستشفيات.

**\*\*\***

**محور رقمنة الخدمات الإداريّة**

|  |  |
| --- | --- |
|  | استغلال تطبيقة GED "Gestion Electronique des Documents" في جل الادارات والاستغناء عن الوثائق الورقية |
|  | ايداع رخص البناء على الخط |
|  | ارساء العمل عن بعد في الا دارة |
|  | إعتماد عمليات الإصغاء للمواطن من خلال سبر الأراء للتعرف على حاجياته وتطلعاته ومقترحاته مع التقييم اللاحق بإعتماد نفس الطريقة |
|  | رقمها الخدمات الادارية والتراخيص وكذلك منظومة الضبط لان اول فساد على مستوى مكاتب الضبط ولكننى كافة الصفقات والاستشارات العمومية |
|  | Paiement des taxes locales. |
|  | تعميم الرقمنة على جميع المنشئات العمومية |
|  | رقمنة الخدمة المتعلقة بالحصول على مضمون الولادة بصفة الكترونية وحذف اجراءات النسخ المطابقة للاصل او رقمنتها في بعض الوثائق |
|  | رقمنة الخدمة المتعلقة بالحصول على رخصة بناء |
|  | الخلاص عبر الجوال |
|  | مرافقة بعض الوزارات في تحسين مواقع الواب الخاصة بها و إدراج رابط يمكن من الدخول إلى الخدمات التي ايديها على الخط خاصة الخدمات التي فيها طلب مكثف مثال دفع الفواتير و حث المواطنين على استعمالها |
|  | تطوير مواقع ابواب البلديات و الولايات والعمل على تحيينها بصفة مستمرة |
|  | إنشاء بوابة بيانات مفتوحة تتعلق بقطاع العدالة و المحاكم لتسهيل الحصول على الخدمات من طرف مهنيي القطاع في مرحلة أولى |
|  | دعوة الوزارات إلى تطوير أحد الخدمات المطلوبة جدا من مصالحها و جعلها خدمة على الخط (مثال رخصة دائمة الطلب من العموم) والتي لا تتطلب إجراءات إدارية معقدة) و استعمال آليات الاتصال و التواصل المتاحة للتعريف بهده الخدمة على الخط |
|  | رقمنة الإدارة وتكوين الأعوان في التواصل الالكتروني عن بعد |
|  | رقمنة القضاء |
|  | تطوير بوابة موحدة للنفاذ للخدمات الادارية بصفة مندمجة |
|  | تطوير الخدمات البلدية |
|  | Reclasser les services en ligne sur le portail egov.tn par niveau de maturité |
|  | Généraliser la digitalisation des permis de bâtir, des demandes d'autorisations administrativres, publier sur les sites Web l'ensemble des procédures douanières y compris les notes, |
|  | تأهيل 40 فضاء للاستقبال بالمصالح العمومية اليت لها علاقة مباشرة بالمتعاملين مع الادارة (المواطن، المستثمر) للحصول على علامة مرحبا في صيغتها الجديدة |
|  | إحداث دليل رقمي للهياكل العمومية يتضمن البيانات المكانية والجغرافية للمصالح العمومية على الخرائط والخدمات التي توفرها |
|  | اعداد منصة رقمية بين الهيئة وهياكل السلطة المحلية وهياكل السلطة المركزية تتضمن معطيات ومؤشرات تتعلق بالمالية المحلية واحصائيات ذات صبغة اقتصادية واجتماعية يتم الاتفاق عليها |
|  | إعداد منصة تفاعلية تربط بين الجماعات المحلية والهيئة ومكونات المجتمع المدني تهدف إلى ترسيخ مبادئ اللامركزية والشفافية وتعصير العمل البلدي لمزيد تنسيق الجهود وتوحيدها وتقاسم التجارب وأفصل الممارسات |
|  | تطوير تطبيقة للترسيم بالتكوين ودفع معاليم التسجيل بالامتحانات على الخط (المدرسة الوطنية للادارة) |
|  | وضع خدمات على الخط تهم الديوان الوطني للملكية العقارية وتضم الختم الالكتروني والامضاء الالكتروني. وتضم هذه الخدمات الحصول على نسخة مجردة من رسوم عقارية وشهائد الترسيم، شهائد الملكية، شهائد الاشتراك في الملكية، شهائد الاستقصاء حول رسوم عقارية، شهائد مراجع تسجيل صك |
|  | تطوير الخدمات العمومية بإحداث موقع واب خاص بالهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية يسمح لكافة مراقبي المصاريف العمومية من النفاذ وتبادل المعطيات والآراء فيما بينهم, |
|  | إنشاء تطبيقة الكترونية خاصة بقسم التظلم يسمح لكافة المتعاملين مع الادارة من تقديم عرائضهم واستفساراتهم حول الانفاق العمومي لدى الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية |
|  | إحداث بنك معطيات خاص بالموارد البشرية للهيئة لاعتماده في مجال التكوين - الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية |
|  | إحداث بنك معطيات خاص بالجانب اللوجيستي للهيئة يتضمن جردا للتجهيزات والمعدات وذلك لاعتماده في تحديد الحاجيات بالمكاتب المركزية والجهوية الخاصة بالهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية |
|  | تعميم استعمال المنظومة الالكترونية "ء-مواطن" بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن بالوزارات وبالولايات وببعض المؤسسات والمنشآت العمومية والبلديات |
|  | تطوير منظومة الحج عبر تركيز قاعدة الكترونية للتسجيل عن بعد كآلية لتكريس الشفافية ونشر المعطيات المتاحة وتيسير المتابعة والمراقبة والتقييم |
|  | تطوير الخدمات القنصلية عن بعد بالنسبة للبعائث الراجعة بالنظر للوزارة بالخارج من خلال تركيز منظومة الخدمات القنصلية عن بعد e-consulat |
|  | انشاء قاعدة بيانات بين هياكل الرقابة العامة والهيئة العليا للرقابة المالية والادارية لمزيد التنسيق بينها ومتابعة مدى تقدم مهمات الرقابة والمتابعة وإحكام البرمجة بين مختلف الهياكل الرقابية |
|  | اعتماد منظومة المصادقة الالكترونية QRCCODE على الوثائق الخاصة بالمنح والقروض الفلاحية لفائدة المستثمرين |
|  | منظومة خلاص على الخط لمعاليم استغلال الملك العمومي للمياه |
|  | اعتماد منصة رقمية خاصة بالارشاد والتكوين عن بعد لفائدة وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي وتبادل المعطيات بين الهياكل |
|  | تطبيقة الماء ذهب |
|  | تطبيقة ترقيم الماشية على الخط |
|  | تطوير بوابة خاصة بمتابعة مواسم تجميع الحبوب المحليةمن حيث الكميات المجمعة والمتداولة حسب المجمع والولاية |
|  | تعميم خدمة الارساليات القصيرة عن طريق منظومة القروض والمنح الفلاحية |
|  | تركيز خدمة التصاريح بالاستثمار عن بعد خلال سنة 2021 |
|  | ربط الموقع الخاص بأهداف التنمية المستدامة www.tunisiaodd.tn الذي طورته الوزارة مع المراصد بعدد من الوزارات القطاعية |
|  | وضع منصة لرقمنة تراخيص تعاطي الانشطة الاقتصادية المدرجة بالأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 وكراسات شروط ممارسة الانشطة الاقتصادية الجاري بها العمل واجراءات وآجال اسنادها |
|  | تطوير عدد من الخدمات الادارية على غرار ايداع ومعالجة مطالب الحصول على بطاقات الاقامة بالنسبة للمستثمرين الاجانب واجراءات الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي واجراءات الحصول على المعرف الديواني - الهيئة التونسية للاستثمار |
|  | ارساء الترابط البيني بين الهياكل المعنية بالاستثمار واندماج انظمتها المعلوماتية - الهيئة التونسية للاستثمار |
|  | اعادة تصميم وصياغة موقع واب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي وتطوير الخدمات التي يوفرها |
|  | اعداد ووضع نسخة جديدة من البوابة الخاصة بالمعهد الوطني للإحصاء قصد تحسين النفاذ إلى المعطيات الاحصائية وادراج موقع خاص بالجندرة ضمن هذه البوابة |
|  | ارساء منصة عمل جامعة لمراكز البحوث والجامعات المهتمة بالمجالات الاقتصاديةة والاجتماعية - المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية |
|  | وضع منصة الكترونية بولاية زغوان تجمع مختلف الهياكل العمومية الجهوية ةتمكن من الاطلاع على نسق تقدم المشاريع والبرامج الحهوية |
|  | تركيز المنصة الالكترونية للاستثمار بولاية نابل |
|  | النظر في امكانية استغلال منظومة ء-مواطن |
|  | احداث ثلاثة أنظمة modules ضمن النظام المعلوماتي لبرنامج الأمان الاجتماعي لتحسين عدد من الخدمات المسداة.... - وزارة الشؤون الاجتماعية |
|  | مشروع حوسبة شبكة المكتبات العمومية من خلال ارساء نظام معلومات متكامل لاستعمال التقنيات الحديثة في عمل المكتبات - وزارة الشؤون الثقافية |
|  | مشروع رقمنة رصيد وزارة الشؤون الثقافية في مجال الفنون التشكيلية عبر اعتماد منصة الكترونية للتصرف في مكونات الرصيد وارشفته ومتابعة تطوره لتحقيق النجاعة المطلوبة والمتابعة الحينية لكل ما يخص الرصيد الوطني |
|  | تنفيذ مشاريع نموذجية للذكاء الاصطناعي في القطاع العمومي |
|  | Reclasser les services en ligne sur le portail egov.tn par niveau de maturité |
|  | Généraliser la digitalisation des permis de bâtir, des demandes d'autorisations administratives, publier sur les sites Web l'ensemble des procédures douanières y compris les notes, |